

## ورشة عمل لوزارة المال عن «ممارسة أنشطة الاعمال في لبنان»

# شطح: تحسين المناخ الهيكلي يساعد على رفع الدخل ٣ أضعاف

### شهادة

وشدد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» مديرها التنفيذي د. كمال شحادة على ان «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص مسالتان تحتلان المرتبة الاولى في سلم اولويات الحكومة اللبنانية». ورأى شحادة ان «قطاع الاتصالات يشكل واحدا من اهم المجالات لفرص الاستثمار الكامنة في لبنان». وشرح «دور الهيئة في تنظيم قطاع الاتصالات وتحريره، وعملها على تسهيل الإجراءات الإدارية والإصلاحات التنظيمية».

### موازنة «الاشغال»

من جهة ثانية، استقبل الوزير شطح وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي وبحث معه في الشق المعلق بوزارة الاشغال العامة والنقل من مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩ ضمن سلسلة اللقاءات التي يعقدها الوزير شطح مع الوزراء كل على حدة للبحث ثنائيا في مشروع الموازنة.

### شطح

ولاحظ الوزير شطح في كلمته ان «مناخ الأعمال في لبنان وسهولة القيام بنشاطات استثمارية موضوع مطروح باستمرار، لناحية كيفية معالجة الثغرات فيه تسهيلا لتشجيع الحركة الاقتصادية والاستثمارية». ورأى ان «التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني سيساعد على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف إذا توافر للبنان وضع طبيعي، نظرا الى ثروته البشرية (...) ونظرا أيضا الى الظروف المؤاتية له من خلال موقعه».

### ديمبابا

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبابا، الذي قال إن لبنان «اتخذ خطوات أولية في اتجاه اصلاح مناخ الأعمال فيه، وهو في الطريق الصحيح لاجراء تغييرات تسهل الإجراءات البيروقراطية وتقوي حماية المستثمرين وتخفض كلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من أجل جعل لبنان جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب».

توقع وزير المال محمد شطح ان يساعد التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف ووصف مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب أخيراً بأنه مهم، وكشف في سياق الكلمة التي القاها امس حين افتتح في السراي الحكومي ورشة عمل استشارية عن ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان ان مشروع القانون يحتاج الى بعض التعديلات الطفيفة واعلن ان وزارة المال «ستشهد خلال الاشهر المقبلة ورشة عمل كبيرة للتواصل مع المكلفين وقطاع الأعمال بغية تحقيق اهداف القانون في ترشيد الإجراءات الضريبية وتسهيلها». وامل في «ملاء الشواغر في الإدارات اللبنانية لأن كثيراً من الخطوات تحتاج الى وجود قيادات على رأس الإدارة للقيام بها». وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنته تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠٠٩» في شأن لبنان.